الفصل التاسع

توسيع مجالات الإقبال على التعليم العالي والنجاح

بعد تاريخ طويل من التحسينات التي طالت التحركية الاجتماعية من خلال الإقبال المتزايد على التعليم العالي برزت للوجود أخطاء كبرى باتت تتهدد هذا الإرث الأمريكي العظيم.

يوجد حالياً اتفاق في الرأي على نطاق واسع داخل المجتمع أن الاقتصاد في هذه الأيام يتطلب عمالاً ماهرين ومثقفين ولديهم معرفة جيدة. وهذا ما يلاحظ من تناقص عدد الأعمال التي يناسبها عمال الياقة الزرقاء وتزايد عدد الوظائف التي تحتاج لخريجي الجامعات. بيد أن هذا التغيير الحاصل في تكوين قوة العمل ليس الحافزالوحيد الذي يدفع المرء لاكتساب مستوى أعلى من التعليم. بل إن المشاركة في المجتمع وفي النظام السياسي هي أيضاً تقتضي مزيداً من العلم والمعرفة، وكذا تعقيدات الحياة المدنية، بما فيها من اقتصاد وطلب على مهارات ومعرفة أكثر من أي وقت مضى. ولكي تنجح أمريكا وتواصل ازدهارها يتعين على مواطنيها، كل المواطنين، أن يشاركوا وينخرطوا في هذا الازدهار. لقد أصبحت الشهادة الجامعية في هذه الأيام ذات أهمية كبرى تعادل أهمية الحصول على شهادة الدراسة الثانوية في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، فهي الآن سبيل المرء إلى التحركية الاجتماعية وإلى نجاحه الشخصي ومشاركته المدنية.

إن الفرصة وإتاحتها في منزلة القلب من العقد الاجتماعي الذي ابرمته أمريكا مع مواطنيها. ولكي يكون هذا العقد مفيداً في معناه ينبغي لشريحة كبرى من السكان– وعلى وجه الخصوص من ذوي الدخل المحدود ومن الملونين – أن يطرقوا أبواب الجامعات والكليات ليدخلوها ثم ليخرجوا منها ناجحين. ولكن بعد تاريخ طويل من التحسينات التي طالت هذه التحركية الاجتماعية من خلال الإقبال المتزايد على التعليم العالي برزت أخطاء كبرى باتت تتهدد هذا الإرث الأمريكي العظيم. وبرغم المناقشات الدائرة حالياً على نطاق واسع بين صناع السياسات والقادة الأكاديميين والجمهور العام حصلت تغيرات مؤخراً في السياسة الفدرالية وسياسات الولايات واتخذت اتجاهاً معاكساً. فكان من شأن هذه التغيرات، مضافاً إليها الاعتماد المتزايد على قوى السوق لهيكلة التعليم العالي، وكذلك التغيرات الحاصلة في استراتيجيات المؤسسات، أن أبطأت وعكست معدلات النمو في الإقبال على الجامعات. وعلاوة على ذلك، دلت الدراسات التي أجريت مؤخراً على خطأ كبير، ذلك أن قسماً كبيراً من الطلبة، وبخاصة من الطلبة الملونين من ذوي الدخل المحدود، قد خاب أملهم جراء إتاحة المزيد من فرص دخول الجامعات، فتسربوا من الجامعات وأخفقوا في الحصول على التعليم والشهادة المطلوبين. وبات واضحاً لدينا الآن أن إفساح المجال لدخول التعليم العالي ليس كافياً.

إن الإخفاق في الأداء في مواجهة الوعد بمزيد من إمكانيات إقبال الطلبة على الجامعة أمر مزعج يبعث على القلق، ليس فقط بسبب أهميته البالغة، بل وأيضاً لأن معرفتنا لكيفية نجاح التعليم العالي في هذه الرسالة موجودة وفي متناول الجميع. وقد بينت برامج عديدة بما لا يدع مجالاً للشك أن بمقدور الجامعات والكليات أن توفر التعليم الناجح لشريحة متزايدة باستمرار من السكان، بما فيهم الطلبة من ذوي الدخل المحدود، ودون أن تضحي بجودة التعليم أو صرامة المنهاج الدراسي.

مطالب قوة العمل الجديدة

يطلب الاقتصاد الجديد قوة عمل تتمتع بمعرفة جيدة ومهارات عالية. فقد تزايد الطلب كثيراً خلال السنوات الأربعين الماضية على الشهادات الجامعية بغية الحصول على

فرص عمل أفضل. ففي عام 1959، على سبيل المثال، كان 20 بالمائة فقط من الوظائف «النخبة» تتطلب شهادة من نوع أو آخر لإتمام التعليم ما بعد الثانوي. وارتفع هذا العدد من الوظائف عام 1997 إلى نحو 56 بالمائة (Judy and D'Amico, 1998, p.6). ومنذ عام 1973 ازدادت نسبة الموظفين في المكاتب من الذين يحملون شهادة إتمام التعليم ما بعد الثانوي من 25 بالمائة إلى 54 بالمائة حتى أن عدد عمال الياقة الزرقاء الذين يحملون شهادة جامعية قد ارتفع بمعدل 11 نقطة مئوية من 17 إلى 28 بالمائة (Carnevale and Fry, 2003).

من جهة أخرى، يرى القادة السياسيون وقادة الأعمال والقادة الأكاديميون ونسبة متزايدة من الجمهور العام أن الازدهار المستقبلي لهذا البلد يحتاج إلى مزيد من المواطنين الذين يتمتعون بالقدرات والمهارات العالية التي تتطلبها الوظائف في هذه المرحلة حتى أرباب العمل الذين كانوا معتادين على توظيف خريجي المدارس الثانوية، مثل دوائر شرطة البلدية، قد باتوا الآن يشترطون فيمن يود التوظيف لديهم أن يكون حاملاً لشهادة جامعية[1]. تشير توقعات المجلس الخاص بالتنافسية Council on Competitiveness إلى تزايد عدد الوظائف التي تشترط الحصول على المهارات الفنية بمعدل 51 بالمائة مع حلول عام 2008. كما تشير تقديرات أخرى إلى أن أربعة عشر مليون وظيفة من أصل عشرين مليون «وظيفة جديدة» ستظهر للوجود قبل حلول عام 2008 وسوف تتطلب نوعاً أو آخر من شهادة الدراسة بعد المرحلة الثانوية (Carnevale and Fry, 2003).

إذن فالشهادة الجامعية تشكل بطاقة دخول إلى فرص العمل هذه، ناهيك عن كونها أيضاً تفتح الأبواب أمام إمكانيات أخرى. وبما أن تكوين قوة العمل الأمريكية يتغير سريعاً فإن أعداداً متزايدة من الأفراد سيجدون أن من مصلحتهم العودة إلى التعليم العالي بشكل أو بآخر (برنامج جامعي، أو عن طريق التعلم من الانترنت أو دخول جامعة من جامعات الشركات) وذلك بهدف اكتساب مهارات جديدة وفي أغلب الأحيان للحصول على الشهادة المطلوبة في أعمالهم. أما أولئك الذين لا يحملون

شهادة جامعية، أو على الأقل شهادة إتمام مرحلة معينة من التعليم العالي فسوف يبقون بعيداً لا ينالون شيئاً من هذه الفرص الجديدة.

النقلات الاجتماعية مطلب آخر أشد إلحاحاً

إن الشيء المهدد بالأخطار في قبول الطلبة من ذوي الدخل المحدود والطلبة الملونين في التعليم العالي أكبر كثيراً مما يتهدد جامعة تتصف بالتنوع، بل وأكبر من وجود مواطنين يملكون المهارات اللازمة لقوة العمل. فالشيء الواقع في دائرة الخطر هو ذلك المبدأ الأساسي في ديمقراطيتنا – وهو مبدأ قائم على المشاركة الواسعة في الأنشطة المدنية وعلى التحركية الاجتماعية. ففي أيامنا هذه يتزايد اعتماد التحركية الاجتماعية على اكتساب التعليم الجامعي. ولكي تواصل أمريكا القيام بوظيفتها كمجتمع منفتح وعادل ينبغي لقسم كبير من مواطنيها أن يواصلوا تعلمهم ويكملوا بنجاح تعليمهم الجامعي ويحصلوا على الشهادة الجامعية.

ولكي يحدث هذا الأمر يتعين على القادة الأكاديميين وصناع السياسات أن يركزوا جل اهتمامهم ويستثمروا طاقاتهم ومواردهم في هذا الموضوع. ينبغي على الدولة (الولاية) وعلى المؤسسات أن يحرصوا جميعاً على أن جميع الطلبة الذين يدخلون الجامعات والكليات يخرجون منها وفي أيديهم شهادة جامعية، ليس فقط لأن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي فعله، وإنما لأسباب أخرى أيضاً. فالذين يحملون الشهادة الجامعية يصبح لديهم دخل أفضل من دخل أولئك الذين لم يكملوا الدراسة الجامعية، ويتمتعون بصحة أفضل ومشاركة مدنية أكبر. عندما ينجح الطلاب في دراستهم يحصل دافعو الضرائب على عائد أكبر لاستثماراتهم.

ولكي يقدم التعليم العالي خدمته للمجتمع ويشكل واسطة جيدة للتحركية الاجتماعية ينبغي أن ينتهي القبول في الجامعات بتحقيق المنجزات. وهذا بالتالي يستتبع التوقعات بأن جميع الطلاب، إن أعطوا البرامج الجيدة والمجدية، يصبحون متعلمين أقوياء. ولدينا حالياً برامج ذات امتداد واسع وحفاظ على الطلبة أثبتت أن

هذا الأمر يمكن تنفيذه. لكن هذه البرامج النموذجية يجب أن تتغير من كونها خروجاً عن المألوف ومنعزلة تخدم عدداً محدوداً من الطلبة لتصبح جزءاً من المسار العام للتعليم العالي.

الدخل

تشير دراسة أجرتها «الهيئة العامة للاستثمار الوطني في التعليم العالي» أن «العامل الأوحد والأكثر أهمية في تحديد مستوى الدخل هو مستوى العلم والثقافة» (Council for Aid to Education, 1997). ويمكن التأكد من ذلك عند مقارنة مستوى الثقافة مع التغير في الدخل. فالأشخاص الذين يحملون شهادة جامعية لم تتأثر أجورهم بالتضخم المالي في الفترة من 1976 وحتى 1995. أما أجور الأشخاص الذين لديهم شيء من الدراسة الجامعية فقد انخفضت بمعدل 14 في المائة، ومن يحملون شهادة دراسة ثانوية فقط انخفضت أجورهم 18 في المائة بينما انخفض دخل من تسربوا من الدراسة بمعدل 25 في المائة (Council for Aid to Education, 1997)[2].

من جهة أخرى، تبيّن لنا الطبقة المتوسطة الصغيرة والآخذة بالتزايد والمؤلفة من ذوي البشرة السمراء وذوي الأصول الاسبانية أهمية الدراسة الجامعية من حيث مستوى الدخل أولاً ومن حيث الأشياء الكثيرة التي ينبغي فعلها. وبرغم أن هاتين الفئتين من السكان قد حققتا مكاسب لا بأس بها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (وهذا مؤشر على التحركية الاجتماعية) إلا أن فجوة كبرى لا تزال قائمة. والتعليم عامل عظيم الأهمية في سد هذه الفجوة وفي خلق فرصة مجدية للمشاركة الكاملة في المجتمع. تشير الإحصائيات أن 26 في المائة من السكان البيض من سن الخامسة والعشرين فما فوق قد أتموا بنجاح دراستهم الجامعية، مقابل 16.5 في المائة من الأمريكيين الأفارقة و 10.5 بالمائة من ذوي الأصول الإسبانية (Harvey, 2002)[3]. وإذا نظرنا إلى دخل الأسرة الجديد نجد أن الفجوة تزداد اتساعاً. فقد بلغ وسطي دخل الأسرة في العام 1995 مبلغ 7400 دولار لذوي البشرة السمراء و 5000 دولار للأسرة الواحدة من ذوي الأصول الإسبانية، بينما وصل دخل الأسرة من السكان البيض إلى 61 000 دولار (Phillips, 2002, p.136).

وإن استمرت معدلات القبول في الجامعات وإتمام الدراسة الجامعية على النحو الذي تسير عليه اليوم حيث ينال الطلبة الأثرياء من البيض النسبة الأكبر من النجاح الأكاديمي فإن المجتمع سوف يزداد انقساماً في طبقاته الاجتماعية. أولئك الأشخاص الذين يستفيدون من فرص القبول في الجامعات ونيل العدد الأكبر من الوظائف التي تتطلب المهارات سوف يزدادون نجاحاً وازدهاراً، وأولئك الذين لم يتلقوا الإعداد الكافي لن يبقى أمامهم سوى الأعداد المتناقصة من الوظائف التي لا تتطلب المهارات، ويتزايد انعزالهم عن الفرص.

المشاركة المدنية

إضافة لما تقدم توجد منافع هامة كثيرة للتعليم الجامعي رغم أنها يصعب تعدادها بحساب الكم، نذكر منها المشاركة المدنية والحياة الفكرية والصحة الأفضل. تشير البحوث إلى أن خريجي الجامعات يدلون بأصواتهم في الانتخابات ويشاركون في الحملات السياسية ويتطوعون للقيام بأعمال مختلفة بمعدلات أكبر كثيراً من أولئك الذين يحملون شهادة الدراسة الثانوية أو أقل منها. وقد أدركت الكليات والجامعات أهمية هذه الأمور في الحياة الوطنية فعملت على رفع مستوى اهتمام الطلبة في خدمة المجتمع وتقوية الالتزام المؤسسي للتعاون الوثيق مع المجتمعات المحيطة بها. مثال ذلك، ارتفع عدد أعضاء «الميثاق الجامعي Campus Compact" وهي مؤسسة وطنية تضم رؤساء الكليات الذين يعملون على رفع مستوى المشاركة المدنية وخدمة المجتمع في المجمع الجامعي، إلى 900 مؤسسة منذ تأسيسها عام 1985. كما أن أرقاماً قياسية من أعداد طلبة السنة الجامعية الأولى يشاركون في أعمال تطوعية.[4] وقد أشارت دراسة أجراها معهد بانيتا Panetta Institute إلى أن ما نسبته 73 في المائة من طلبة الجامعات قد شاركوا في أعمال تطوعية، منهم نحو 41 في المائة قد قاموا بهذه الأعمال في ما لا يقل عن عشر مناسبات (Clymer, 2000). وكذلك، تسهم الدراسة الجامعية في ازدياد أعداد من يشاركون في العمل السياسي. وطبقاً لمعلومات من اللجنة المختصة بدراسة الناخبين الأمريكيين في الانتخابات التي جرت عام 1996 فإن:

- 49 في المائة من الفئة العمرية 18-24 سنة وأتموا أربع سنوات من الدراسة الجامعية شاركوا في التصويت.
- 39 في المائة من الطلبة من هذه الفئة العمرية وأتموا دراسة سنة إلى ثلاث سنوات بالجامعة شاركوا بالتصويت.
- 22 في المائة من خريجي المدارس الثانوية من الفئة العمرية 18-24 سنة شاركوا في التصويت (Clymer, 2000).

الصحة

توجد علاقة تبادلية قوية بين الدخل والمستوى الثقافي والصحة. فقد لوحظ أن الأشخاص من ذوي المستوى الثقافي الأعلى ضمن مجالات دخل معين هم في وضع صحي أفضل من أولئك الذين مستواهم الثقافي أدنى منهم. كما لوحظ ارتفاع في النسبة المئوية للسكان الأصحاء الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة والعشرين في عام 1997 مع ارتفاع مستواهم الثقافي ومن مختلف مجالات الدخل. كما يوضح ذلك الجدول التالي:

- من هم دون المرحلة الثانوية: 38.7 في المائة
- من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها: 57.8 في المائة
- من لديهم دراسة جامعية إلى حد معين: 67.6 في المائة
- من حملة درجة البكالوريوس أو شهادات أعلى: 79.7 بالمائة (U.S. Department of Education, 2002).

التحصيل العلمي: مشكلة لم تنته عند الإقبال على الجامعات

شهد النصف الثاني من عقد الستينيات من القرن الماضي مفاوضات مجددة للعقد الاجتماعي في أمريكا. فقد شهد القرن الذي سبقه قصة توسع طويل وبطيء لإقبال الطلبة على دخول الجامعات، فكان النصف الأخير من عقد الستينيات مرحلة تسارع ملحوظ لهذا التوسع. ففي عقد الستينيات هذا ابتدأت عملية إنهاء الفصل

العنصري والتمييز الطبقي والتمييز في النوع الاجتماعي وكان من ثمار هذه العملية أن فتحت أبواب الجامعات أمام طيف واسع وعريض من الطلبة. كما ركز القادة السياسيون والأكاديميون اهتمامهم على إفساح مجال دخول الجامعات لأولئك الذين كانوا سابقاً ممنوعين من دخولها رسمياً أو بصورة غير رسمية.

ولكن، ومع مزيد من الدعم السياسي والشعبي للإقبال المتزايد، وحيث أن أعداد المقبولين في الجامعات ارتفعت، حصل نوع من الانقطاع، تزايد الإقبال ولكن تراجع التحصيل الدراسي الجامعي وإتمام الدراسة حتى مرحلة الشهادة. واليوم وبعد انقضاء ثلاثة عقود ونصف العقد، وبرغم الاهتمام المتزايد بضرورة استمرارية الإقبال على الدراسة الجامعية ينبغي أن يترافق هذا الإقبال مع التحصيل الدراسي الفعلي. فالإقبال على الجامعات لا يعني شيئاً دون إتمام التحصيل الدراسي وقد أدرك الجميع الآن أن الفرصة محدودة حتماً حين يبدأ الطلاب الدراسة ولكن لا يواصلون هذه الدراسة حتى الحصول على الشهادة.

تشير الإحصائيات إلى أن معدلات إتمام الدراسة عند الطلبة من ذوي الدخل المحدود والطلبة الملونين متدنية جداً. ومن بين هؤلاء طلبة من الطبقة المعوزة جداً وكانت النتائج أسوأ كثيراً. تدل الإحصاءات أن 29 في المائة من الطلبة ذوي البشرة السمراء يتسربون من الجامعات في السنة الأولى من الدراسة (U.S.Department of Education, 2000)، أما بالنسبة للطلبة من الأصول الإسبانية فتبلغ نسبة المتسربين 31 في المائة، وطالب واحد فقط من كل عشرة طلاب يكمل الدراسة ويتخرج من كلية أو جامعة بعد إتمام أربع سنوات دراسية» ("Hispanic Students Bring New Challenges", 2003).

يقول توم مورتنسون، محلل سياسات التعليم العالي: «إن شخصاً ينتمي لأسرة يصنف دخلها في الربع الأعلى من تقسيمات الدخول مرشح للتخرج ونيل شهادة البكالوريوس في سن الرابعة والعشرين وفرصته في ذلك تعادل عشرة أضعاف ما يتاح لطالب آخر ينتمي لأسرة يصنف دخلها في الربع الأدنى» (Mortenson, 1995, P1). وما

يثير الفزع في هذه المعلومات أن الفروق قد تباعدت كثيراً وازدادت سوءاً خلال العقدين الأخيرين. ففي عام 1979 و «قبل أن يبدأ التوزيع المجدد لفرص التعليم العالي، كان الفرق أربعة أضعاف فقط.» (Mortenson, 1995, p.1).

لذا، ومع أن فتح مجال الوصول إلى الجامعات يعد إنجازاً عظيماً ومذهلاً، إلا أن مشكلة كبرى لا تزال باقية. ويبقى السؤال: الوصول إلى ماذا؟ والقبول في ماذا؟ وبرغم أن التعليم الجامعي قد بات أمراً ضرورياً للنجاح، إلا أن أمريكا تبدو مع افتتاح كل عام جامعي جديد في شهر أيلول/سبتمبر، ومع تخرج أرتال الطلبة في شهر أيار/مايو كل عام أكثر انقساماً من حيث الطبقات ومن حيث ألوان البشر.

تأجيل النقلات الاجتماعية

لقد أحدث هذا الإخفاق في التأكيد على أن القبول في الجامعة سيؤدي حتماً إلى إتمام التحصيل الدراسي أثراً بالغ العمق في البنية الاجتماعية لهذا البلد. ولكي تكون النقلة الاجتماعية حقيقية في القرن الواحد والعشرين يجب أن تتاح فرصة القبول بالجامعات أمام المزيد من الطلبة من ذوي الدخل المحدود ومن الأقليات. وينبغي لمن يقبلون في الجامعات منهم أن يكملوا برامجهم ويحصلوا على شهادة جامعية. وبات الحلم بالتحركية الاجتماعية عند الكثير من الأمريكيين مجرد حلم لا يتحقق.

لقد أصبحت الولايات المتحدة، هذه الدولة التي تعد الأكثر ثراءً في العالم، دولة من دول العالم المتقدم حيث توزيع الدخل بعيد كل البعد عن العدالة. وكل سنة تمضي تترك خلفها تزايداً في هذا التباين. تشير الإحصاءات الصادرة عن مكتب الميزانية في الكونغرس أنه في الفترة من 1979-2000 ازداد وسطي الدخل بعد الضريبة لواحد في المائة من الأمريكيين هم الأكثر ثراءً بمعدل 201 في المائة – أي 000 576 دولار. بينما ازداد دخل الخمس× الأكثر فقراً من السكان بمعدل 9 في المائة فقط – 1100

(×) الخمس quintile والربع quartile لفظتان تستخدمان في الإحصاء حيث يتم توزيع السكان من حيث الدخل إلى خمس أو أربع مجموعات، فالخمس الأعلى أو الربع الأعلى هم ذوو الدخل الأعلى، والخمس الأدنى أو الربع الأدنى هم الأكثر فقراً (المترجم).

دولار لنفس الفترة. في حين تشير الأرقام لفترة تسبق هذه الفترة قليلاً، 1977-1994 إلى انخفاض حقيقي في الدخل بعد الضريبة. إذ تحمل الخمس الأدنى من السكان خسارة في الدخل بعد الضريبة تقدر بـ 16 في المائة، كما انخفض الدخل بمعدل 8 في المائة لدى الخمس الأدنى الثاني من السكان (Philips 2002). كان وسطي دخل الأسرة عام 1999 لفرد متخرج من المرحلة الثانوية 995 42 دولار، ولفرد يحمل شهادة مشارك 602 56 دولار، ولمن يحمل درجة البكالوريوس 059 76 دولار (Mortenson, 2002). أما في الفترة ما بين عامي 1973 و 1999 فقد تراجع وسطي دخل أسرة خريج مرحلة ثانوية بمعدل 13.1 في المائة، بينما ازداد وسطي دخل أسرة خريج جامعي بمعدل 9.9 في المائة (Mortenson, 2002).

أما وسطي دخل الأسرة من الملونين فلا يزال بعيداً جداً عن مستوى دخل البيض. ففي عام 2000 كان وسطي دخل الأسرة من ذات البشرة السمراء 439 30 دولار، وهو دخل يقل بمبلغ 000 15 دولار عن وسطي دخل أسرة بيضاء اللون ومن غير الأصول الإسبانية (حيث يبلغ دخلها 904 45 دولار)، وعلى نحو مماثل يبلغ دخل أسرة بيضاء اللون ومن أصل اسباني 447 33 دولار، وهو أيضاً دون مستوى دخل أسرة بيضاء من غير الأصول الاسبانية (Center on Budget and Policy Priorities 2001a). ومن هنا نستنتج أن الوسيلة الأفضل، بل هي الوسيلة الوحيدة، لتقليص هذا التباين الشاسع تكمن في إتاحة فرصة دخول الجامعات للطلبة الملونين والتأكيد على إكمال تحصيلهم الدراسي ونيل الشهادة، وبخاصة عندما نأخذ في اعتبارنا الطلبات المتزايدة للاقتصاد الجديد.

وكما قال إدموند أندروز Edmund Andrews الكاتب في صحيفة نيويورك تايمز: «الأشخاص الذين ينتمون لأسر فقيرة يصعدون للأعلى ببطء أشد من الآخرين، أما الأشخاص الذين ينتمون إلى أسرة غنية فيهبطون للأسفل ببطء أشد» (Andrews, 2003, p.C1).

الحواجز أمام القبول في الجامعات والتحصيل الدراسي

إن الإيمان بالحلم الأمريكي بأن المجتمع يقدم الفرصة لأولئك الذين يملكون الدوافع الذاتية للارتقاء اعتماداً على أنفسهم فقط قد بات صورة بالغة القوة، بل صورة تعترض سبيل تقديم الوسائل اللازمة للنجاح لكثير من الطلبة. وفي قلب هذا الإيمان فكرة تقول إن من جد وجد، ولكل مجتهد نصيب، فمن يجتهد سوف يتخرج ويتابع مسيرة النجاح في حياته. لكن المسألة ليست على هذا النحو عند كثير من الطلبة. والفرصة ليست مجرد فتح الباب. الفرصة الحقيقية هي إيجاد البرامج التي تؤكد أن الاجتهاد سوف يوصل إلى شهادة جامعية. والمؤسف أن الاجتهاد وحده ليس كافياً في بعض الأحيان للتغلب على الحواجز التي يواجهها طلبة الدخل المحدود. كل امرئ بحاجة للدعم، على غرار ذلك الدعم والتشجيع الذي يتلقاه الطلبة الأغنياء عبر دروس في الموسيقا لسنوات عديدة، وعبر برامج التحضير للامتحانات، ومن خلال المناهج الدراسية الصارمة في المدارس الثانوية من خلال التوقعات العليا التي يعلقها عليهم آباؤهم ومعلموهم والمجتمع. وقد دلت البحوث أن ثقافة التوقعات الدنيا عند الطلبة من ذوي الدخل المحدود والطلبة الملونين، مضافاً إليها عجزهم عن تلقي مناهج دراسية صارمة في المدارس الثانوية، تضعف كثيراً فرصهم لدخول التعليم العالي وهم جيدو الإعداد ومستعدون للعمل الذي تقتضيه الدراسة الجامعية.

الإعداد الجيد

إن طريقة إعداد الطالب هي في معظم الأحيان العقبة الكبرى أمام نجاح الطالب في الدراسة الجامعية. وقد ثبت أن نوع المقررات الأكاديمية التي يدرسها الطلبة في المرحلة الثانوية تشكل العامل الأهم في إبقاء الطلبة على الدرب المؤدي إلى الجامعة. وعلى سبيل المثال، الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية منهاجاً صارماً بالرياضيات لديهم فرصة لدخول الجامعة أكبر من فرصة الطلبة الذين لم يأخذوا هكذا منهاج. ومن الطلبة الذين درسوا مناهج الرياضيات حتى ما بعد مادة الجبر (2)، ولم تكن ثقافة أبائهم تزيد عن المرحلة الثانوية كانت نسبة من انتسبوا إلى

مؤسسة مدة الدراسة فيها أربع سنوات 64 في المائة، بينما لم تتجاوز نسبة من دخلوا إلى مؤسسة من هذا النوع 34 في المائة من الذين لم يتابعوا دراسة الرياضيات ما بعد مادة الجبر (2) (Choy, 2000).

وفي هذه الأيام نجد أن ما يزيد عن 70 في المائة من الطلبة الملونين يذهبون إلى مدارس ابتدائية وثانوية غالبية طلابها من ذوي البشرة السمراء أو الأصول الاسبانية. وبرغم جهود طويلة بذلت على مدى أربعين عاماً لإلغاء الفصل العنصري لا تزال الأغلبية العظمى من التلاميذ الملونين يقيمون في المناطق التربوية الفقيرة، وهي نسبة لم يسبق لها مثيل منذ العام 1968 (Orfield, 2001). وطابع المناطق التربوية الفقيرة يتميز بالأعداد الكبيرة من التلاميذ في الصف الواحد، ناهيك عن أن نسبة كبرى من المعلمين هم من المبتدئين، وذلك كله بهدف التقيد بقيود تفرضها الميزانية. تقول ليندا دارلنغ هاموند Linda Darling-Hammond في «غالبية مدارس الأقليات» صفوف أكبر حجماً وعدداً من صفوف مدارس غالبية تلاميذها من البيض، والمعلمون فيها يعلمون مواداً من غير تخصصهم» (Darling-Hammond).

والمدارس الفقيرة غالباً ما تفتقر إلى المقدرة – التي تعود أسبابها إلى الموارد ورسالة المدرسة والإدارة – على إعداد الطلبة للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الجديد هذه الأيام. وفي معظم الأحيان تكون المناهج في مدارس وسط المدينة تفتقر أيضاً إلى الصرامة المطلوبة، لذا يلاحظ أن طلبة هذه المدارس الذين يرغبون متابعة دراستهم الجامعية بعد الثانوي يجدون أنفسهم حين يدخلون كلية مجتمع بحاجة لاتباع دورات تقوية. ويمكن أن يكون هذا الوضع عقبة رئيسية، برغم أن البحوث قد أثبتت أن الطلبة الذين يدخلون مؤسسة مدة الدراسة فيها أربع سنوات تكون معدلات إتمامهم الدراسة عالية.

العقبات المالية

إن العلاقة التبادلية بين مستوى الدخل والانتساب إلى الجامعة واضحة لا لبس فيها، وفيما يلي بعض التفاصيل. تشير الإحصاءات إلى أن «85% من خريجي المدارس

الثانوية وينتمون لأسر دخلها أكثر من 000 75 دولار يتابعون دراساتهم في الجامعات. بينما لا تزيد نسبة من يدخلون الجامعة من هؤلاء الخريجين وينتمون إلى أسر دخلها أقل من 000 25 دولار 53 في المائة» (Burd, 2002a, p.2).

وحالياً يواجه خريجو المدارس الثانوية والمؤهلون لدخول الجامعة وينتمون إلى أسر ذات دخل محدود حاجة سنوية تصعب تغطيتها وتبلغ نحو 3800 دولار ولا يشملها نظام المساعدة المالية الحالي. تشير دراسة أجريت مؤخراً شملت السنوات الخمس الأخيرة أن الحاجة غير المغطاة للطلبة الذين ينتمون للربعين الأدنيين في توزيع الدخل قد ازدادت زيادة كبيرة بينما نقصت فعلاً للطلبة الذين ينتمون للربعين الأعليين لتوزيع الدخل، ويعود ذلك إلى تحويل «المساعدة الطلابية» من «الحاجة لها» إلى «التفوق». والعوائق المالية في واقع الحال تمنع ما يقرب من نصف عدد الطلبة من ذوي الدخل المحدود من دخول الجامعة حيث الدراسة تستغرق أربع سنوات. وهذا يعني أن ما يزيد عن 000 400 طالب تخرجوا من المدرسة الثانوية ولديهم المؤهلات للقبول في الجامعة لن يتمكنوا من الدراسة في الجامعات لأربع سنوات، ونحو 000 170 من هؤلاء ومن ذوي الدخل المحدود ليست لديهم القدرة على دخول أية كلية (Stephens, 2002). يوضح الجدول التالي النسبة المئوية لأعداد الطلبة الذين حصلوا على شهادة البكالوريوس عام 1996 (بعد دراسة خمس سنوات) طبقاً لأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (Advisory Committee on Student Financial Assistance, 2001):

الربع السكاني	النسبة المئوية
الربع الأدنى	6.1
الربعين الثاني والثالث	18.7
الربع الأعلى	41.1

الثقافة داخل الجامعات

الثقافة السائدة داخل المجمع الجامعي هي أيضاً عقبة كبرى أمام الطلبة الملونين. وبرغم إلغاء التمييز العنصري لا تزال توجد حالات عديدة وموثقة للتمييز العنصري

داخل الجامعات منها قيام أعضاء من نوادي الفتيات أو الفتيان بإجراء إعدامات صورية دون محاكمات لمن لهم بشرة سوداء، أو إقامة تجمعات للسخرية بحركة الحقوق المدنية، ومنها تبادل الرسائل على البريد الالكتروني للكليات والجامعات مليئة بالحقد والكراهية والعنصرية.

أجريت دراسة حول الدور الذي يلعبه المناخ داخل الجامعة في مجال دخول وإنجاز الطلبة من ذوي البشرة السمراء أو من أصول لاتينية أو آسيوية أو من سكان أمريكا الأصليين من مدارس «تغذي» كلية القانون بجامعة متشغن وتبين بنتيجتها أن «الأجواء العنصرية السائدة

داخل الجامعة عامل حاسم في تقرير النتائج الأكاديمية للطلبة الملونين» Expert") Report of Walter Allen and Daniel Solorzano", 2002, p.6). وقد أكدت هذه الدراسة تحديداً على أن «الأجواء العدائية أو غير الداعمة داخل الجامعة سبب من أسباب ضعف الأداء الأكاديمي والمعدلات العالية للتسرب عند الطلبة السود واللاتينيين» (2002, p.6).

ومن جهة أخرى تحدث الطلبة الملونون عن مشاعر الاغتراب والتغرب التي كانوا يحسون بها أثناء انتقاء المجموعات الدراسية، أو من خلال التفاعل بين الطلبة أو عند اختيار الطلبة للتعلم من خلال الخدمة أو عند المشاركة في أنشطة الجامعة. وتحدثوا عن مشاعر إحباط وعدم التشجيع والإحساس بعدم الانتماء والريبة في المدرسين، يتمثل ذلك في قول أحدهم: «ليس من العدل في شيء أن يكون الطالب الأمريكي الافريقي متوجساً خيفة كلما يذهب ليتحدث مع أستاذه، أو كلما يذهب ليتحدث مع مشرفه، أو كلما حاولت التحدث مع أحد. كنت كمن يسائل نفسه «هل هؤلاء حقاً يريدون مساعدتي أم هل يريدون أن يدفعوني للسير على درب لا أريد السير فيه؟» (2002, p.42).

إزاء هذا الوضع لا نرى سوى إشارات ملموسة محدودة بخصوص نجاح أكاديمي حققه طلبة سود أو من أصول إسبانية في الجامعة – وهي إشارات تعد من المسلمات عند الطلبة البيض – مثل الأساتذة البيض، أو رسوماً لرؤساء الجمهورية البيض

السابقين، أو لخريجي الجامعة والمانحين المشهورين. وفي معظم الأحيان يصل الطلبة السود أو ذوو الأصول الاسبانية إلى الجامعة دون دعم من أصدقاء أو من العائلة أو خبرة أحد أفراد الأسرة ممن تخرجوا من الجامعة. ويندر أن نجد رمزاً من رموز النجاح الأكاديمي في مدارس داخل المدينة تمجد قيمة التعليم. انظر إلى الجدول التالي الذي يوضح النسب المئوية لطلبة المرحلة بعد الثانوي ممن حصلوا على شهادة البكالوريوس عام 1996 (دراسة خمس سنوات جامعية) بحسب العرق والاثنية (Advisory Committee on Student Financial Assistance, 2001):

العرق أو الاثنية	النسبة المئوية
سود ومن غير الأصول الإسبانية	16.9
من ذوي الأصول الإسبانية	17.8
بيض ومن غير الأصول الإسبانية	27.3

أوضاع الجيل الأول

يواجه طلبة الجيل الأول عقبات كثيرة تقف في طريق دخولهم إلى الجامعة، منها افتقارهم إلى الدعم العائلي وعدم معرفتهم بعملية القبول في الجامعة أو عملية المساعدات المالية للطلاب. فهم «لا يعرفون شيئاً عن المساعدة المالية ويجدون صعوبة في متابعة عملية الالتحاق، ولا يجدون أحداً من آبائهم يستطيع المساعدة «وذلك بسبب جهلهم لهذا النظام (Macy, 2000, p.15). وقد تبين من سلسلة لقاءات لمجموعة الهدف مع طلبة من ذوي الدخل المحدود أجراها «مشروع المستقبل» أن الافتقار إلى المعلومات اللازمة حول طبيعة عمل النظام – من حيث المساعدات المالية ومشروطية المقررات الدراسية، وغيرها – عامل مثبط للنجاح الأكاديمي.

تشير دراسة أجراها معهد الموارد التربوية ومعهد سياسات التعليم العالي أن 36 في المائة فقط من طلبة الجيل الأول يطمحون للحصول على شهادة جامعية، بينما يطمح للحصول على هكذا شهادة 78 في المائة من الطلبة الذين سبق لآبائهم أن

حصلوا على شهادة جامعية (Education Resources Institute and Institute for Higher Education Policy, 1997). ولذلك نجد القليلين جداً من هؤلاء الطلبة يتخذون الخطوات اللازمة للالتحاق في جامعة أو كلية. وقد دلت هذه الدراسة أن 45 في المائة فقط من طلبة الجيل الأول يتقدمون لامتحانات القبول (SAT or ACT) مقابل 82 في المائة من الطلبة الذين تعلم آباؤهم في الجامعات (Education Resources Institute and Institute for Higher Education Policy, 1997) ويمكن القول إن عدداً من هؤلاء بنسبة أدنى من تلك يتقدمون إلى مؤسسة مدة الدراسة فيها أربع سنوات (26 في المائة من طلبة الجيل الأول مقابل 71 في المائة من الطلاب الذين نال آباؤهم حظاً من التعليم العالي؛ (Education Resources Institute and Institute for Higher Education Policy, 1997). وعلاوة على ذلك لوحظ أن طلبة الجيل الأول يؤخرون انتسابهم للجامعة، وهنا تشير الإحصاءات أن 29 في المائة فقط من هؤلاء الطلبة يتقدمون للانتساب إلى الجامعة مباشرة بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية مقابل 73 في المائة من الطلبة من غير الجيل الأول. وعندما يسجلون أنفسهم، فإنهم لا يتفرغون للدراسة، ويكون انتسابهم بدوام جزئي، وهذا ما يقلل من فرص إتمامهم الدراسة (53 في المائة بدوام جزئي مقابل 38 في المائة بدوام كامل (Education Resources Institute and Institute for Higher Education Policy, 1997). كما لوحظ أيضاً من هذه الإحصاءات أن 44 في المائة فقط ينالون الشهادة الجامعية بعد خمس سنين مقارنة مع 56 في المائة من الطلبة من غير الجيل الأول (Education Resources Institute and Institute for Higher Education Policy, 1997).

إحصاءات سكانية

يعد توسيع فرص الانتساب إلى الجامعة ورفع معدلات إتمام الدراسة الجامعية للطلبة الملونين وذوي الدخل المحدود من الأمور بالغة الأهمية وذلك لأسباب عديدة، ليس أقلها شأناً وأهمية ضرورة أن تؤخذ التوقعات السكانية الديمغرافية في الحسبان. وإذا أخذنا في اعتبارنا الإحصائيات السكانية لولايات كاليفورنيا وتكساس وفلوريدا نجد أنها تعطينا فكرة عما يمكن توقعه مستقبلاً ذلك أن غالبية تلاميذ المدارس

في هذه الولايات ينتمون إلى مجموعات سكانية بحاجة إلى أكبر دعم ممكن. يشير أنطوني كارنيفال Anthony Carnevale وريتشارد فراي Richard Fry في توقعاتهما أن زيادة قدرها 16 في المائة ستطرأ على الفئة العمرية 18-24 سنة من السكان ما بين عامي 2000 و 2015 وأن 80 في المائة من الطلبة المتوقع دخولهم إلى الجامعات سوف يكونون من غير البيض، وأن النصف سيكون من ذوي الأصول الإسبانية.

ومن ناحية أخرى أجرى «صندوق المنح الدراسية لمن أصولهم إسبانية» دراسة Rand بحثية أظهرت أن ما يقرب من 50 بالمائة من ذوي الأصول الاسبانية المقيمين في الولايات المتحدة تلقوا علومهم المدرسية في بلدانهم الأصلية حيث حب المدرسة والتفاني لها يكاد يكون معدوماً، وأن نسبة متزايدة من هؤلاء السكان قد جاءت إلى الولايات المتحدة «بمستويات متدنية من التعليم ... ولم يسبق لها أن دخلت مدارس أمريكية» (Vernez and Mizell, 2001, p. vii). في عام 1998 كان 50 في المائة فقط من الاسبان المولودين خارج بلدانهم يحملون شهادة الدراسة الثانوية، مقابل 80 في المائة من أولئك الذين ولدوا في بلدانهم الأصلية (p.vii). لذلك فإن التحدي الكبير يتمثل في وضع هؤلاء المواطنين ضمن المسار العام للتعليم. ولا بد من القول إن منظومات التعليم العالي وبخاصة في ولايات كاليفورنيا وتكساس ونيويورك وفلوريدا سوف تتحمل النصيب الأكبر من عبء تعليم الطلبة ذوي الأصول الاسبانية الفقراء ومن الجيل الأول في عائلاتهم وليس لديهم الإعدد الكافي (ويجدر التذكير في هذا المقام إلى أن ولايات فلوريدا وتكساس وكاليفورنيا حيث يعيش القسم الأعظم من الطلبة ذوي الأصول الاسبانية قد منعت تنفيذ قانون الفعل أو السلوك الإيجابي .Affirmative Action[×]) ومع حلول العام 2010 سوف يزداد عدد الأطفال الذين يعيشون في أسر لم يتلق الأب أو الأم تعليماً ثانوياً بمعدل 20 في المائة (Vernez and Mizell, 2001, p.viii) وحوالي 45 في المائة منهم ستكون أسرهم فقيرة الحال (Vernez and Mizell, 2001, p.viii).

(×) السلوك الإيجابي برنامج أو سياسة اتبعت في الولايات المتحدة في محاولة لإنصاف من مورس التمييز العنصري ضدهم وذلك من خلال إتاحة الفرص أمامهم وبخاصة فرص التوظيف – المترجم

وأخيراً تبقى الحقيقة القائلة إن العرق والوضع الاجتماعي والاقتصادي والمستوى العلمي للآباء ترتبط بعلاقة تبادلية قوية مع الفرص في الحياة. توجد حوافز تنفرد بها كل مجموعة على حدة من الطلبة، ويوجد أيضاً أشياء متداخلة. ولكن لا ينكر أحد أن توسيع فرص الحصول على المعلومات وعلى مساعدات المنح وبرامج الامتداد العلمي والاحتفاظ بالطلبة إضافة إلى المشاركة في المناهج الدراسية الصارمة للمدارس الثانوية هي التي ترفع معدلات تخرج الطلاب من الجامعات.

مخاطر السوق

يحتمل أن يؤثر التحول في تنظيم قطاع التعليم العالي نحو السوق في تردي مشكلة الإقبال على الجامعات وإتمام الدراسة (انظر الفصل الثالث). فالمعلومات المتعلقة بالإعداد للدراسة الجامعية والقبول في الجامعات والمساعدات المالية غالباً ما تستفيد منها العائلات ذات الدخل المتوسط والعالي. كما أن المنافسة التي تتزايد حدتها في سبيل جذب الطلبة المتفوقين ذوي الدرجات العليا في الامتحانات أو الطلبة الذين ينتمون لعائلات غنية قد أنتجت مزيداً من برامج درجة الشرف وكليات الشرف واستخداماً واسعاً لبرامج المساعدات المالية الهادفة إلى المتفوقين. وفي الوقت الذي تزداد فيه حاجة المجتمع لأفراد من ذوي الدخل المحدود يدخلون الجامعات ويخرجون منها حاملين الشهادات الجامعية نجد السوق في بنيته الحالية يدفع الكليات والجامعات في الاتجاه المعاكس، حتى تلك الكليات والجامعات التي توصف عادة بأنها مؤسسات ذات أبواب مفتوحة قد بدأت تحول اهتمامها ومواردها من طلبة ذوي دخل محدود أو طلبة ملونين لكي تستقطب الطلبة الأكثر غنى والأسهل تعليماً.

التراجع عن السلوك الإيجابي

برزت معارضة قوية ومنظمة لـ «السلوك الإيجابي منذ اعتماد «مقترح ولاية كاليفورنيا» رقم 209 بهذا الشأن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1996. وقد ازدادت هذه المعارضة حدة وقسوة خلال السنوات القليلة الماضية في محاولة لإلغاء

«السلوك الإيجابي» عن طريق الاستفتاء أو من خلال حكم من المحكمة. وفي هذا الإطار شددت بعض هذه الهيئات مثل «مركز حقوق الأفراد Center for Individuals Rights والمعهد الأمريكي للحقوق المدنية American Civil Rights Institute والمركز الخاص بتكافؤ الفرص Center for Equal Opportunity مطالبتها بإلغاء نظام الحصص وأكدت أن برامج الامتدادات العلمية والاحتفاظ بالطلبة والبرامج الصيفية الخاصة بالطلبة الملونين تخالف أحكام الفصل السادس من قانون الحقوق المدنية لعام 1964، لذلك يجب أن يقبل بهذه البرامج الطلبة البيض أو أن تلغى. كان من نتيجة هذه المحاولات الإلغاء التدريجي البطيء لقانون «السلوك الإيجابي» وذلك حين اختارت الكليات والجامعات (أو لعلها أمرت بذلك) أن تلغي أو تعدل في برامجها ومنحها الدراسية التي كانت مخصصة للطلبة الملونين. تشير استطلاعات للرأي أن الجمهور العام وبغالبية كبرى يعارض النظام الرسمي للحصص كما يقتضي السلوك الإيجابي. لكن هذه الاستطلاعات في الوقت ذاته تدل على أن غالبية أكبر من الأولى تؤيد برامج دعم للطلبة الأكثر حرماناً (أي طلبة الأقليات وذوي الدخل المحدود) وذلك بهدف مساعدتهم في التحصيل العلمي. وفي دراسة استطلاعية شملت البلاد بأسرها عام 2003 أجراها مركز بيو Pew للبحوث تحت عنوان «لكي نتغلب على تمييز كان في الماضي» تبين أن 63 في المائة من الذين شملتهم الدراسة يفضلون برامج السلوك الإيجابي «التي تهدف إلى مساعدة السود والنساء والأقليات الأخرى في سبيل الحصول على وظائف أفضل وعلى التعليم» (Pew Research Center for the People and the Press, 2003, p.1). كما أجاب 57 في المائة من الذين استطلعت آراؤهم أنهم يؤيدون برامج السلوك الإيجابي التي «تقدم أفضليات خاصة للمتفوقين من السود والنساء والأقليات الأخرى في التوظيف والتعليم.»

وهناك مؤسسات تراجعت عن تمويل البرامج الموجهة للطلبة السود. فقد أوردت مجلة Journal of Blacks in Higher Education تقريراً أشارت فيه أن أكبر خمس مؤسسات قدمت مجتمعة تمويلاً لهذه البرامج قدر بـ 30 مليون دولار عام 1993، بينما

قدمت هذه المؤسسات نفسها مجتمعة ما مجموعه (5) مليون دولار عام 2001. وانتهى التقرير إلى القول «لعل المؤسسات قد أصبحت أقل استعداداً لمنح الاموال لبرامج موجهة إلى أعراق معينة خوفاً من أن يطعن بوضعية الإعفاء الضريبي الفدرالي أمام المحكمة» ("Weekly Bulletin", 2003). ونتيجة لذلك تم إحباط الفهم الشعبي العام لضرورة تطبيق السلوك الإيجابي من جانب أقلية عازمة على ذلك.

يتضح مما تقدم أن المطلوب حالياً حوار يهدف إلى خلق مسار عمل للحفاظ على، بل ولتحسين، فرص الدخول إلى الجامعات والكليات. ومن هنا يأتي الحكم الصادر عن المحكمة العليا في اثنتين من قضايا جامعة متشغن، هما Grutter v. Bollinger وقضية Gratz v. Bollinger، إشارة إلى أن هذا الحوار قد بدأ، وهو حوار كان يجب أن يبدأ منذ زمن.

ومن الضروري أيضاً وضع سياسات جديدة وإطلاق حوار جديد من أجل توسيع الشريحة السكانية القادرة على الاستفادة من فرص الدخول إلى التعليم العالي ومساعدتها في ضمان النجاح لجميع الطلاب بعد أن تتحقق فرص دخولهم.

محاولات للبحث عن منهجيات جديدة

بينما كان الصراع القانوني دائراً ويتصاعد حول «السلوك الإيجابي» وتطبيقه في قبول الطلبة بالجامعات، كان عدد من الولايات قد بدأت البحث عن منهجيات جديدة تلقى القبول. وقد حاولت بعض الولايات معالجة قضايا دخول الطلبة من خلال تطبيق خطة النسب المئوية حيث يتم قبول أعلى النسب المئوية من خريجي كل مدرسة ثانوية على حدة (في بعض الخطط تحدد أعلى 10 بالمائة) في الجامعة أو الجامعات الرئيسية في الولاية. لكن خطة النسب المئوية وحدها، مثل قانون أعلى 10 في المائة في ولاية تكساس، من غير المرجح أن تفضي إلى دخول طلبة من الأقليات بنسبة تعادل نسبة هذه الأقليات من السكان أو حتى نسبة قريبة مما كان عليه الوضع سابقاً. وقد أعلن واضعو هذه الخطط أنفسهم معارضتهم صراحة لإحلال خطط النسب المئوية

محل السلوك الإيجابي، حيث قالوا: «ونحن بصفتنا من وضع أول خطة للولاية من هذا النوع لا نوافق على إمكانية استخدام هذه الخطط كبدائل في اعتبارات القبول بالجامعات» (Rios, 2003, p.1).

وفي دراسة لبرنامج تكساس أجرتها مارتا تييندا Marta Tienda، الأستاذة في جامعة برنستون، دلت النتائج الأولية أن هذا القانون يفيد الجماعات الأقلية وغير الأقلية على السواء، ومع ذلك تظل نسبة طلبة الأقليات الملتحقين في جامعات الولاية العامة أدنى من النسبة المئوية لعدد هؤلاء الأقليات من السكان حتى لو طبق قانون النسبة المئوية. إلى هذا، يعتمد نجاح أي خطة للنسب المئوية على استمرارية بقاء المدارس الثانوية العنصرية. كما أشارت ماري فرانسيس بيري Mary Francis Berry، رئيسة الهيئة الأمريكية للحقوق المدنية، إلى ضرورة أن تترافق خطط النسب المئوية مع برامج الامتدادات العلمية والدعم المالي والأكاديمي لينجح تطبيقها مع الطلاب الذين يتم قبولهم. ومن جهة أخرى، أجرى «مشروع الحقوق المدنية في جامعة هارفارد» دراسة جدوى لخطط النسب المئوية باعتبارها بديلاً لسياسات القبول المنحازة عرقياً. وفي هذا الشأن يقول أنجيلو أنشيتا Angelo Ancheta، الذي قام بهذه الدراسة، مشيراً إلى جانب سلبي فيها: «لا يمكن تطبيق خطة النسبة المئوية إلا في المنظومات الجامعية الكبرى التابعة للولاية، ولا يمكن أن تستخدمها الجامعات الخاصة أو المؤسسات الصغرى أو المؤسسات الوطنية أو في برامج المرحلة الجامعية العليا أو البرامج التخصصية العالية» (Ancheta, 2003, p.17).

وعلى المستوى الوطني توجد أمثلة لبرامج ناجحة يمكن اتخاذها نماذج للمستقبل. ففي بعض الولايات يجري العمل حالياً لتغيير الثقافة داخل الجامعات وذلك من خلال اعتماد برامج شاملة من شأنها تقديم الدعم للطلبة ذوي الدخل المحدود أو طلبة الجيل الأول، وبالتالي فإن هذه البرامج سوف تكون أيضاً عوناً للطلبة الملونين. وفي عام 1990 أحدثت السلطة التشريعية بولاية إنديانا «برنامج علماء القرن الواحد والعشرين» الهادف إلى تشجيع الطلبة ذوي الدخل المحدود على الانتساب إلى الجامعات وبالتالي

التخرج منها. وعندما تخرجت أول مجموعة من المدارس الثانوية عام 1995 وحتى الآن استفاد نحو خمسة عشر ألف طالب من المنح الدراسية في الجامعات (St.John and others, 2002). إلى جانب ذلك يقدم هذا البرنامج التعليم والتدريب وزيارات للجامعة وأنشطة أخرى تساعد الأهل على فهم عمليات الانتساب إلى الجامعة إضافة إلى خدمات دعم ومعلومات أخرى.

في عام 1998 أطلقت منظومة جامعة وسكونسن «خطة العام 2008» بهدف بناء مجموعة متنوعة الأعراق للمتقدمين للجامعة وتأمين فرص النجاح للطلبة الذين تبلغ نسبة الأخطار عندهم نسبة عالية. تختلف خطة العام 2008 عن برامج الاحتفاظ المطبقة في معظم الكليات والجامعات من حيث شموليتها ولكونها تطبق في المنظومة كلها، كما أنها توجه جهود البرامج نحو توسيع مجموعة المتقدمين للجامعة المؤهلين من ذوي الدخل المحدود والأقليات وتؤمن لهم فرص النجاح من خلال برامج متداخلة للاحتفاظ بهم وإعدادهم ومعالجة أي قصور لديهم. لخطة العام 2008 سبعة أهداف هي ("University of Wisconsin System", 1998, pp.15-19).

1- زيادة أعداد خريجي المدارس الثانوية في ويسكونسن من الملونين الذين يتقدمون للالتحاق ويقبلون في مؤسسات منظومة جامعة ويسكونسن.
2- تشجيع الشراكة التي تؤسس لقناة تعليمية من خلال الوصول إلى الأطفال وآبائهم في سن مبكرة.
3- سد الثغرة في الإنجاز التربوي من خلال رفع معدلات الاحتفاظ والتخرج للطلبة الملونين لتصبح متعادلة مع المعدلات السائدة للجسم الطلابي كله.
4- رفع مبلغ المساعدة المالية المتاحة للطلبة المعوزين والإقلال من اعتمادهم على القروض.
5- زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس والموظفين الأكاديميين والمساعدين والإداريين من الملونين.
6- تشجيع الأجواء المؤسسية وتطوير المقررات الدراسية لتعزيز التعلم واحترام التنوع العرقي والإثني.

7- رفع مستوى المحاسبة في منظومة جامعة ويسكونسن ومؤسساتها. ويكون ذلك من خلال تقريرين الأول بعنوان التقرير السنوي للتعددية الثقافية والمحرومين والتقرير السنوي للمحاسبة على الإنجاز.

وقد أظهرت منظومة جامعة ويسكونسن نجاحاً ملموساً في تحقيق هذه الأهداف ("University of Wisconsin System Minority and Disadvantaged Student Annual Report", 2002)

برامج من المؤسسات

يوجد في البلاد من أقصاها إلى أدناها عدد متزايد من البرامج التي تؤكد أن التعليم الناجح للطلبة من ذوي الدخل المحدود أمر ممكن، وليس بالمستحيل. فمثلاً، برامج تنمية المواهب المطبقة في جامعة رود آيلند Rhode Island منذ عام 1968 تقدم الدعم والإرشاد للطلبة المعوزين وقد حقق نسبة 70 في المائة في معدلات التخرج، والكثيرون من الخريجين أطباء ومحامون ورجال أعمال ومدرسون. كما أن إد غيفنز Ed Givens المدير المساعد الحالي لهذا البرنامج كان نفسه مشاركاً فيه قبل نحو خمسة عشر عاماً، وهو أمريكي أفريقي ومن طلبة الجيل الأول في أسرته في دخول الجامعة، يدين بالفضل لبرنامج تنمية المواهب لمساعدته في الدراسة والتخرج من جامعة رود آيلند ثم متابعة دراسته العليا للحصول على شهادة الماجستير. يقول في حوار أجرته معه ج سكاري بتاريخ 2003/1/7: «لولا برنامج تنمية المواهب لما وصلت إلى مرحلة التخرج من الجامعة. وأود أن أشير إلى حادثة جرت معي في الجامعة حين انقطعت عن الذهاب إلى المحاضرات. كنت آكل وألعب كرة القدم وأنام فقط. ثم جاء إلى غرفتي بعض المرشدين من برنامج تنمية المواهب وتحدثوا معي، ووجدوا المشكلة. وأعانوني في العودة إلى المسار الصحيح. لقد عرف هؤلاء المرشدون كل شيء عني خارج عملي الأكاديمي وكانوا دوماً يعبرون عن إيمانهم وثقتهم بي (Interview with J.Scurry, Jan, 7, 2003).

وقصة إيد غيفنز شبيهة بقصة خوانا رافيلو Joanna Ravello وهي أيضاً من طلبة الجيل الأول في أسرتها، وقد جاء أبواها من ترينيداد. تعزو الفضل في نجاحها بجامعة رود آيلند وفي حصولها على درجة الماجستير لبرنامج تنمية المواهب، حيث تقول في حوار أجرته معها ج سكاري بتاريخ 2003/1/7: «برنامج تنمية المواهب برنامج عظيم حقاً. لولا هذا البرنامج لما وصلت لما أنا عليه الآن. ساعدني في الانتقال من المدرسة الثانوية إلى الجامعة بكل يسر وسهولة. وتعلمت كيف أتعامل مع المشكلات، وأجول في المنظومة، وأعطاني الثقة في التعامل مع طلاب الأغلبية، فالجامعة منظومة معقدة، وساعدني هذا البرنامج بالخروج من دائرة التخمين» (Interview with J.Scurry, Jan, 7, 2003).

ولكن، برغم نجاح برامج عديدة مثل برنامج تنمية المواهب إلا أنها تبقى جهوداً خاصة موجهة نحو مجموعة معينة من الطلبة. بيد أن الهدف منها يجب أن يكون أعم وأشمل، وموجهاً نحو خلق بيئة تعلم تغطي الكلية أو الجامعة بأسرها. ومثلما يتركز اهتمام برنامج تنمية المواهب نحو التعلم الفعلي والحاجات الشخصية لمجموعة منتقاة من الطلبة كذلك تستطيع البيئة التي تركز على التعلم أن تفعل الشيء نفسه للجسم الطلابي بأكمله. وبذلك يكون من فوائدها تحسن كبير في الاهتمام والرضا ومعدلات التخرج للطلاب جميعاً.

وخير مثال لهذه البيئة ما فعلته كلية المجتمع في دنفر بولاية كولورادو. ففي هذه الكلية يتبع ما يقرب من 60 في المائة من الطلاب دورة دراسية واحدة على الأقل لتعويض الضعف والتقصير الدراسي (Hebel, 1999) مقابل ما نسبته 18 في المائة من إجمالي الجسم الطلابي في كليات المجتمع على مستوى الولاية (Colorado Department of Higher Education, 2001). لقد عرفت كلية المجتمع في دنفر كيف تقدم العون لطلابها كي ينجحوا. وطلاب هذه الكلية الذين اتبعوا الدورة التعويضية المذكورة هم أفضل احتمالاً من زملائهم في التخرج و/أو في الانتقال إلى كلية مدة الدراسة فيها أربع سنوات (Hebel, 1999). وبفضل ما تقدمه من برامج ارتفعت نسبة الخريجين من

الأقليات من 13 في المائة للعام الجامعي 1986-1987 إلى 47 في المائة للعام 1999-2000 (McClenny and Flores, 1998). إن أسباب هذا النجاح منقطع النظير معروفة وواضحة. ويمكن إيجازها بعبارة مقتضبة ألا وهي إيمان بأن الطلبة ليسوا عاجزين عن النجاح إضافة إلى التصميم على تقديم كل ما يلزم من دعم أكاديمي وشخصي.

لقد جعلت كلية المجتمع في دنفر كافة جهودها التعويضية والتنموية ضمن دائرة مركزية واحدة، وبذلك خلقت جهداً واحداً منظماً ومتماسكاً أكدت دراسات عديدة أنه السبيل إلى النجاح[5]. أطلقت على هذه الدائرة اسم «مركز الدعم الأكاديمي» «للتوقف الواحد». وتتضمن البرامج التي يقدمها برنامجاً لتعليم اللغة الانكليزية كلغة ثانية وثقافة عامة وتعليم القراءة والرياضيات والكتابة وخدمات تعلم الكلام، فضلاً عن خدمات TRIO× وذلك كله ضمن مكان واحد. إضافة لذلك تقدم كلية المجتمع في دنفر برامج رياضيات ومختبرات لغوية عن طريق الإنترنت. وأنشطة مركز الدعم الأكاديمي المتفرغة تلتقي جميعاً عند هدف مشترك هو تسهيل التواصل بين الأستاذ والطالب وتعزيز شعور الطالب بثقته بنفسه وتقديره لذاته (وهذا عامل حاسم في النجاح) وتركيز التعليم نحو الحاجات الفردية للطلبة وخلق روح جماعية عندهم وانتماء للكلية. وبما أن الكلية قد وضعت هذه الأهداف خطياً، فهذا يعكس التزاماً استباقياً على صعيد الكلية كلها في العمل التربوي التعويضي.

من البرامج المبتكرة الأخرى التي تقدمها كلية المجتمع في دنفر برنامج «العائلة La Familia" الذي يعمل على إقامة أسر أو مجتمعات تعليمية خاصة لطلبة الجيل الأول من ذوي الدخل المحدود. وذلك من خلال تنظيم بيئة تعلم داعمة يشارك أعضاؤها في حضور المحاضرات ويكونون على اتصال مع أساتذة ومدربين من كبار أعضاء الهيئة التدريسية يتلقون منهم النصح الأكاديمي وما يتعلق بالاختصاص المهني. وقد لوحظ تقدم رائع حيث

(×) وهي برامج وضعها الكونغرس بهدف مساعدة الطلبة من ذوي الدخل المحدود لدخول الجامعة والتخرج منها. يتم تمويل هذه البرامج بموجب الفصل الرابع من قانون التعليم العالي للعام ١٩٦٥. كما أنها تقدم العون للطلبة في التغلب على معوقات الدخول إلى الجامعة.

تشير الإحصاءات إلى أن ما نسبته 80 في المائة من المشاركين في برنامج «العائلة» قد التحقوا في عداد طلبة السنة الثانية، مقابل معدل قدره 62 في المائة من إجمالي طلبة الجيل الأول في كلية المجتمع بدنفر يدخلون السنة الثانية (Hebel, 1999).

من أهم أسباب نجاح كلية المجتمع في دنفر عاملان رئيسيان هما وجود أعضاء هيئة تدريسية من ذوي المؤهلات العالية يكرسون جهودهم ويتفانون في تعليم الطلبة المعوزين والتزام قوي من جانب الكلية بالإيمان في التنوع (Hebel, 1999). من خلال هذا الالتزام أنشأت هذه الكلية نظاماً تعليمياً واسعاً يشارك فيه أعضاء الهيئة التدريسية وكبار الأساتذة يحرصون على تقديم التعليم الجيد، حتى وإن كان ذلك من خلال لقاءات فردية بين الأستاذ والطالب إن رغب الطالب بذلك. كما أن هذه الكلية تجري تقييماً منظماً لبرامجها التعويضية وتكون نتائج التقييم موضوع الاحترام والتنفيذ، وهذا ما يساعد الكلية في «دفاعها عن برامجها ضد أية تخفيضات في الموازنة وتبقيها بعيداً عن البحث عن موارد من القطاع الخاص.» (Hebel, 1999).

وفي الإطار ذاته، وضعت كلية المجتمع في لاغواردیا Laguardia بولاية نيويورك برنامجاً خاصاً بها أسمته «برنامج دار الطلبة الجديد New Student House Program)" يهدف إلى خلق أسر تعليمية للطلبة الذين تقرر الكلية أن إعدادهم ضعيف. يتلقى الطلبة المشاركون دروساً في أربع من ست مهارات أساسية معاً، وتتبع في البرامج طريقة التعلم في مجموعات واجتماعات للصفوف جميعاً و «أصول التدريس المعتمد على الارتجال» وكذلك التعلم عن طريق الكمبيوتر ومقرراً دراسياً في الكلام والنطق (Tinto and Riemer, 2001). ثم تلتقي هذه الأسرة جميعاً وعلى فترات منتظمة مع واحد من أعضاء هيئة الكلية يعمل «مشرفاً على الدورة ومشاوراً للطلبة» ((Tinto and Riemer, 2001[6]). وبذلك تؤسس حلقة وصل بين الخبرة الأكاديمية للطالب وخبرته اللاصفية».

يقوم المبدأ الذي اعتمدته كلية لاغواردیا على دمج الطلبة الذين يتلقون فيه الدعم الذي تقدمة الكلية، وبذلك تتاح لهم فرصة تحقيق النتائج اللازمة للمنهاج الدراسي

والنجاح فيها. يتميز هذا النظام بالمرونة الكافية التي تسمح للطالب بتغيير المستوى العلمي الذي يتلقاه بما يتناسب مع حاجاته. يقول الخبيران المختصان في دراسة نسب الاحتفاظ بالطلبة دون تسربهم فنسنت تنتو Vincent Tinto وستيسي ريمر Stacey Riemer إن من شأن هذه المنهجية التي اتبعتها كلية لاغواورديا أن تحقق مستويات عليا من النجاح الأكاديمي والتخرج. ويصفان برنامج الأسر التعليمية بأنه «نوع من التحاق مشترك أو جدولة كاملة تمكن الطلبة من إتباع دورات معاً ومساعدة بعضهم بعضاً» (Tinto and Riemer, 2001).

توفير ثقافة إتمام التحصيل العلمي

لقد حقق التعليم العالي دون ريب تقدماً كبيراً مع مرور الزمن لكنه ليس جاهزاً بعد لاستقبال هذه الموجة الجديدة من الطلبة الذين هم بحاجة للتعليم الجامعي. وقد تبين من تلك البرامج الناجحة التي تحدثنا عنها آنفاً أن الطلبة الملونين والطلبة من ذوي الدخل المحدود قادرون على الإنجاز مثل نظرائهم البيض الأكثر غنى. وبغية تلبية حاجات المجتمع للمزيد من الأفراد المتعلمين جيداً يلزم ماهو أكثر من حفنة من البرامج الناجحة. والمجتمع ليس بحاجة فقط للمزيد من البرامج الناجحة، بل يحتاج أيضاً إلى برامج تفضي إلى نجاح أكاديمي تكون معممة على المؤسسة كلها، لا أن تبقى كجزيرة معزولة محاطة بالاهتمام. ينبغي على القادة الأكاديميين وصناع السياسات أن يعملوا معاً لجعل المنظومة الحالية للتعليم العالي توفر مزيداً من إمكانيات الوصول إليها وتكون تكاليفها في متناول أكبر عدد ممكن من الأفراد الذين يسهل عليهم فهم عملها وعمل مؤسساتها.

يعتقد «مشروع المستقبل» أنه يتعين على كل مؤسسة – وليس فقط تلك المؤسسات التي تعنى بالطلبة من ذوي الدخل المحدود أو الملونين – أن تعيد دراسة رسالتها وتضع لنفسها أنواعاً متعددة من برامج الامتداد البعيد والحفاظ على الطلبة من التسرب لتؤمن فرص النجاح لجميع الطلبة. وبينما نجد أن معدلات النجاح لغالبية الطلبة الأثرياء عالية جداً إلا أن المعدل الإجمالي للتخرج لا يزال بعيداً عن المطلوب. لذلك

يجب أن تصبح البرامج الناجحة للامتداد البعيد والحفاظ على الطلبة جزءاً لا يتجزأ من طريقة تفكير المؤسسة حول عملها لتقديم العلم. وفيما يلي المنهجيات التي يمكن للمؤسسات أن تستعين بها في سبيل تكوين ثقافة للحفاظ على الطلبة قابلة للحياة:

- برامج تمتد إلى المدارس المتوسطة والثانوية ترفع من توقعات الطلبة وتشجعهم على اختيار المقررات الدراسية الملائمة وتساعدهم في التخطيط لإتمام التحصيل العلمي.
- برامج مدارس ثانوية في مطلع الدراسة بالجامعة مثل ذلك البرنامج الذي أطلقته كلية المجتمع في لاغواردیا يقبل فيها طلبة المدارس الذين هم بحاجة لها ويتبعون دورات داخل الجامعة.
- برامج جسرية تؤمن الانتقال السلس من المدرسة الثانوية إلى الجامعة.
- برامج قيد مشترك تتيح لطلبة المدارس الثانوية الالتحاق في مقررات دراسية جامعية وهم لا يزالون في المدرسة الثانوية وتشجعهم على الاعتقاد أن باستطاعتهم دخول الجامعة وإعداد أنفسهم أكاديمياً.
- برامج تعويضية تكون ذات فاعلية.
- القبول الجماعي في الكلية (أي قبول مجموعة من الطلبة المعوزين من المدرسة الثانوية نفسها) ليتمكنوا جميعاً من الحصول على دعم كبار الأساتذة.
- توجيه المساعدة المالية نحو من هم بحاجة ماسة لها.
- أن تقدم الجامعات برامج دراسية لأربع سنوات داخل كلية المجتمع.
- الدعم الأكاديمي للطلبة حالما يتم قيدهم.
- الدعم التدريبي والتعليمي للطلبة حالما يتم قيدهم.
- تحليل بيانات أداء الطالب واستخدامها استراتيجياً.
- منهجية إدارة كل حالة بمفردها لتأمين بقاء الطلبة الذين درجة الأخطار لديهم عالية ضمن المساق.

إن من شأن هذه البرامج أن تتيح للمؤسسات تكوين ثقافة لا تؤمن الدعم للطلاب حتى تخرجهم فحسب بل وتشجع أيضاً على التعلم مدى الحياة وإيجاد السبل للطلبة من ذوي الدخل المحدود والطلبة الملونين للحصول على شهادة جامعية. ينبغي على مؤسسات التعليم العالي أن تشجع الطلبة على اختيار المهن والاختصاصات المختلفة بما في ذلك سلك أساتذة الجامعات، وأن تتيح لهم الفرص الكفيلة بذلك. وهذه خطوة جيدة نحو التنويع داخل هيئة التدريس.

ويمكن للمؤسسة أن تبدأ نشاطها هذا بطرح الأسئلة التالية:

- أين توجد المعوقات في عملية قبول الطلبة المعوزين؟
- هل توجد برامج امتداد بعيد تطال الطلبة المعوزين من مرحلة مبكرة، وهم في المدارس المتوسطة وتشدهم نحو قناتها؟
- إن وجدت هكذا برامج، فما مدى فاعليتها؟ وكيف تبدو بالمقارنة مع برامج مماثلة في الكليات والجامعات؟ وهل يوجد سبيل لجعل البرامج القائمة أكثر فاعلية وجدوى؟
- إلى أي مدى يشكل نظام المساعدة المالية الحالي والاستخدام المتزايد لنظام المساعدة المعتمدة على التفوق عائقاً أمام دخول الطلبة إلى الجامعة؟ هل يمكن تحقيق توازن أفضل بين مساعدة تستند إلى الحاجة ومساعدة تستند إلى التفوق؟
- كيف يمكن تأمين التنوع في ظل المناخ القانوني الحالي؟ وأي المؤسسات أحرزت نجاحاً على هذه الجبهة؟
- هل ترحب الجامعة بالجميع؟ وهل المناخ السائد في الجامعة يؤمن الدعم للطلبة الملونين؟ وهل تنعكس ألوان الطلبة في ألوان أعضاء هيئة التدريس والموظفين؟
- هل تشجع الجامعة الأجواء التشجيعية لنجاح جميع الطلبة، وبخاصة أولئك الطلبة الذين يحتاجون للمساعدة؟
- أي الطلبة تركوا الجامعة؟ ولماذا؟

- هل اطلعت الجامعة على البرامج التعويضية وبرامج الاحتفاظ الأكثر فاعلية في البلاد بأسرها ودرستها جيداً؟ وما الذي استخلصته منها؟ وهل يمكن تقليدها؟

دور سياسة الولاية

يتضح مما تقدم أن البيئة الحالية لعمل التعليم العالي تتسم بتنافسية أكبر وأشد من أي وقت مضى، غير أن واحدة من أكبر مساويء السوق أن تنحاز لأولئك الذين يملكون الموارد المالية التي تؤهلهم للمشاركة تاركة بقية السكان تعيل نفسها بنفسها. لقد كافح نظام التعليم العالي طويلاً – ولم ينجح – في سبيل هدف تكافؤ الفرص في التعليم. ووجود خطر كهذا في مثل هذا النظام يعد أمراً مروعاً. من أجل ذلك، وفي مواجهة هذا الوضع الخطير، تبدو الحاجة لسياسات فاعلة ومدروسة تضعها الدولة (أو الولاية) وتركز على توسيع المشاركة والإنجاز الأكاديمي لشريحة من السكان تتزايد بإطراد أمراً يكتسب صفة الاستعجال.

يرى «مشروع المستقبل» أنه يتعين على أنظمة التعليم العالي في الولايات أن تقارب موضوع وصول الطلبة إلى الجامعات وإنجازهم الدراسي وكأنه عملية تؤكد على الكل وليس على الجزء، فتخلق نظاماً عملياً تسهل على الطلبة إدارته وتصفح معلوماته. ولدينا أمثلة لمؤسسات ومنظومات أتقنت فن دخول الطلبة إليها وتحقيق مستويات عالية من الإنجاز. وما يجمع بينها أن هذه المؤسسات والمنظومات قد وضعت تصميماً لعملية يستفيد منها الطلبة لأن العملية ذاتها أخذت في اعتبارها ما يحتاجه الطالب لكي ينجح في كل مرحلة من مراحل هذه اللعبة. فالطلبة الأغنياء، أو الطلبة الذين آباؤهم تخرجوا من الجامعة، أو كان لديهم نماذج لأشخاص مارسوا الحياة الجامعية يجدون أمامهم شبكة ترسم لهم طريق النجاح، تزودهم في كل خطوة بالمعلومات اللازمة لكيفية التقدم بطلب المساعدة المالية، أو كيف يختارون من يعلمهم من أعضاء هيئة التدريس أو كيف يحصلون على العون من عمداء الكليات أو المشرفين والمستشارين، وتحثهم على الإيمان بنجاحهم. إن الهدف من التوصيات التي نقترحها لهذه السياسة يتمثل في إعادة تكوين هذه العملية ليستفيد منها الطلبة جميعاً.

عملية تساعد في تصفح المعلومات

فيما يلي سمات هذه العملية بما يفيد الطلبة جميعاً:

تؤمن وجود مساعدة مالية تستند إلى الحاجة وتحسنها

ينبغي على الولايات أن تتخذ الخطوات اللازمة لإيقاف ذلك الانحسار التدريجي للمساعدات المالية المستندة إلى الحاجة والذي شهدناه في السنوات الأخيرة، لا سيما وأن برامج المساعدات للتفوق تحرم الذين هم بأمس الحاجة لها. إن نظام المساعدات المالية في بلادنا، الذي كان موضع فخر واعتزاز لديمقراطيتنا، قد صار لصالح تعزيز مصالح وفوائد من يملكون الفوائد والثروة وييسر سبل دخول الجامعة للميسر دخولهم أصلاً لكنه يحرم من ينبغي أن يستفيد منه. لذلك فإن الأمر الأساسي لعملية قابلة للتصفح تصممها الولاية يجب أن يعكس التزام الولاية بتقديم مساعدات مالية تستند إلى الحاجة تقدمها لطلبتها من ذوي الدخل المحدود، والإقلال ما أمكن من الحواجز التي تعوق تقديم مساعدة مالية للطلبة الملتحقين بدوام جزئي وللطلبة الكبار العاملين.

جذب المزيد من الطلبة إلى التعليم العالي من خلال برامج الامتداد البعيد

تبدأ مرحلة الإعداد للتعليم العالي من المدرسة المتوسطة كحد أقصى. وفي هذه المرحلة يبدأ الآباء المتعلمون والأغنياء بتوجيه أبنائهم ويتحدثون معهم عن التعليم العالي ويتخذون الخطوات التي تضعهم على هذا الدرب – يصطحبونهم إلى المتاحف، ويتيحون لهم دراسة المناهج التي تعدهم لدخول الجامعة ويذهبون لزيارة المستشارين الذين يرشدونهم إلى هذا السبيل وكذلك الاستشاريين في القيد والقبول الجامعي.

وبمقدور السياسة التي تضعها الولاية من جانبها أيضاً أن توجد البيئة التي تجعل الطلبة يسيرون على الدرب المؤدي للجامعة، ويمكن لهذه السياسة أن توفر الدعم والحوافز المناسبة للمؤسسات لتضع برامج الامتداد البعيد بما يشجع طلبة المدارس المتوسطة والثانوية ليطمحوا للانتساب إلى الجامعة، وتعدهم أكاديمياً لذلك. وعلى سبيل المثال تقدم الحكومة الفدرالية التمويل اللازم لعدد من البرامج من هذا

النوع، ومنها برنامج TRIO الفدرالي. لقد أثبتت برامج الامتداد البعيد جدواها، وما تقدمه من طلبة يزدادون عدداً إلى الجامعات هو المكافأة المجزية لها.

توفير بيئة جامعية داعمة وترحب بالقادمين إليها

حين يصل الطلبة إلى الجامعة، يحتاجون جميعاً للمساعدة في سعيهم ومعاملاتهم وسط تعقيدات النظام. إنهم يريدون من يرشدهم في عمليات الالتحاق والمشورة والتمويل والتآلف مع الجو الجديد. وهذه العمليات تسبب لهم نوعاً من الخوف والارتباك. لذلك، ينبغي على سياسات الولاية أن تقدم التمويل اللازم للبرامج التي تسهل على الطلبة تجوالهم وسط هذه البيئة بالغة التعقيد. فمثلاً برامج الاستشارات يجب ألا تكون اختيارية. ويمكن لسياسة الولاية أن تؤمن لجميع الطلبة فرصة الوصول إلى المرشد الاستشاري الذي يقدم لهم الرأي الصائب لتكون قراراتهم سليمة وليستطيعوا أن يطلبوا العون الأكاديمي.

دعم البرامج التعويضية

إن القول بأن البرامج التعويضية «ينبغي ألا تكون ضرورية لأنه ينبغي على الطلاب أن يصلوا إلى التعليم العالي وهم مؤهلون لذلك وقد جرى إعدادهم جيداً لهذه المرحلة الجديدة» كلام بعيد عن الواقع. ومهما تكن آراء المرء السياسية بخصوص التعليم التعويضي أو الترميمي للطلبة، فإن هناك حقيقة ثابتة أن الطلبة بحاجة لإعداد إضافي. لقد بذلت الولايات جميعاً جهوداً جبارة لتطوير وتحسين التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، ونتج عنها بعض التحسين. ولكن حتى تصل تلك المدارس إلى مرحلة الإعداد الكافي للطلبة، فلا بد من تزويد الطلاب ببرامج تعليمية تعوض لهم ذاك الإعداد غير الكافي.

غير أن بعض الولايات تحظر استعمال أموال الدولة في هذه البرامج بذريعة أن الدولة لا تدفع مرتين لتعليم الطلبة الذين يحتاجون لمثل هذه البرامج. ولكن حتى تحين لحظة سد هذه الفجوة ينبغي على الولايات أن تدعم البرامج التعويضية وفي الوقت

نفسه تؤكد بإصرار على المؤسسات لتركز على استخدام البرامج الأكثر فاعلية، وتقيم مدى التقدم الذي يحرزه الطلبة.

مواءمة التعليم لمرحلة ما قبل المدرسة والابتدائي والثانوي والتعليم العالي من خلال برامج P-16

لا يمكن للتعليم العالي أن يحدث الأثر المطلوب في مستوى إعداد الطلبة القادمين إليه دون وجود علاقة فاعلة ومؤثرة في النظام التعليمي في الولاية ابتداءً من التعليم قبل المدرسة ومروراً بكافة المراحل حتى التخرج من المدرسة الثانوية. ليس الهدف من نظام كهذا لا تفصل مراحله فواصل إنشاء مجلس يرعى ويوجه النظام، بل خلق بيئة عملية، تدفع مؤسسات التعليم قبل المدرسة والتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي للعمل معاً. فالتعليم العالي يلتزم بتطوير تدريب وإعداد المعلمين، وإيجاد مواءمة لمعايير الدولة في التخرج من المرحلة الثانوية مع معايير دخول المرحلة الجامعية، وتأمين الانتقال السهل اليسير من الثانوي إلى الجامعي، وإتاحة الفرص لطلبة المرحلة الثانوية ليتعلموا مقررات دراسية في الجامعات، وغرس فكرة التعليم مدى الحياة في أذهان الأطفال من سن مبكرة. يجب ألا يسمح لمختلف مستويات التعليم بالعمل بشكل منفصل عن بعضها، وكأنها في دوائر مغلقة.

تحسين سياسات الانتقال بين الكليات ومفاصلها

يمتدح نظام التعليم العالي في أمريكا لما فيه من تنوع يتيحه للطالب. والدليل على ذلك أن بعض البلدان قد بدأت تسمح بافتتاح كليات المجتمع في محاولة منها لتقليد الأنموذج المثالي للقبول المفتوح في التعليم العالي. لكن هذا النظام نفسه لم يرتق إلى تلك المثالية. طلاب كثر دخلوا إلى كليات المجتمع ولديهم النية للانتقال منها إلى مؤسسات تدرّس مدة أربع سنوات لكنهم وجدوا أنفسهم غير قادرين على هذا الانتقال. وهنا ينبغي على السياسة العامة أن تزيل العقبات وتسهّل عملية تعرف الطلبة على الفرص المتاحة للتعليم والحصول على الرأي والنصيحة حين يريدون

تبديل المؤسسة وتجميع ونقل نتائجهم في المقررات الدراسية وليدخلوا المؤسسة كطلبة محولين إليها وعلى قدم المواساة مع الطلبة الذين انتسبوا أصلاً إلى المؤسسة. يتعين على الولاية أن تؤكد بإصرار على سياسات شاملة وواضحة وقابلة للتطبيق. ومرة أخرى نؤكد على عدم السماح لمختلف أنواع المؤسسات بالعمل بشكل منفصل عن بعضها وكأنها دوائر مغلقة.

تشجيع أو فرض تقييم مخرجات المتعلم وإعلانها

إن جودة ما يكتسبه الطالب في العملية التعليمية هي الجانب ذو الأهمية الكبرى في إتمام التحصيل العلمي رغم أنه لا يحظى بالاهتمام المطلوب. والطلبة الذين يشعرون بالملل أو بالإحباط أو الذين لا ينخرطون بالعملية التعليمية أو يرسبون في صفوفهم لا يحتمل لهم أن يواصلوا دراستهم حتى التخرج. لذلك ينبغي أن تركز سياسات الولاية التي تقتضي إجراء تقييم لجودة مخرجات التعلم والإبلاغ عنها الاهتمام على تحسين معدلات وجودة التعلم الحاصل في مؤسساتنا، وهذا ما يؤدي بالنتيجة ليس فقط إلى زيادة معدلات بقاء الطلاب في الجامعات وتخرجهم، بل وأيضاً إلى رفد المجتمع بطلاب من ذوي مهارات عالية إجمالاً.

تشجيع صنع القرار المستند إلى البيانات

ينبغي لسياسة الولاية أن تقتضي أو تشجع على جمع البيانات التي تساعد الولاية على صنع قرارات حكيمة فيما يخص النظام التعليمي فيها وتساعد الطلبة أيضاً في اتخاذ القرارات الحكيمة المتعلقة بتعلمهم، وتساعد المؤسسات ثالثاً على اتخاذ القرارات الحكيمة فيما له علاقة بعملها اليومي ومستقبلها. وينبغي أن تتضمن هذه البيانات معطيات عن معدلات الاحتفاظ بالطلبة دون التسرب والتخرج والانتقال من مؤسسة إلى أخرى ومخرجات التعلم ومعدلات النجاح في المقررات الدراسية وما إلى ذلك. إن رؤساء المؤسسات الذين تمكنوا من إيجاد البيئة الجيدة للتعلم ولا سيما من أجل الطلبة الضعفاء هم أقوى المناصرين لفكرة الاعتماد على البيانات من

أجل رسم مسار تقدم مؤسساتهم وتحديد العقبات التي تعترض هذا التقدم ولمعرفة الوسائل المفيدة والعملية. ونظام على هذا النحو يجب أن يكون متاحاً لجميع القادة وعلى المستويات كافة في المنظومة وفي المؤسسات. وعلى سبيل المثال، يجب أن يعرف المديرون الذين يقدمون الرأي والمشورة كم من الطلاب يتركون المؤسسة وما الأسباب التي دفعتهم لترك المؤسسة فيكون بمقدورهم تحسين عملية إبداء الرأي والمشورة.

جمع هذه المبادرات معاً لتكون «برنامجاً قابلاً للتصفح»

ينبغي أن تجري متابعة هذه المبادرات جميعاً معاً، وليس كل واحدة منها على انفراد وبمعزل عن الأخرى، بل يجب توزيعها في مجموعات، والربط بينها ربطاً مباشراً متوالياً لتكون بيئة لسياسة واحدة تهتم باحتياجات الطلبة كلهم.

ينبغي أن يكون التعليم العالي القوة الكبرى التي تخلق التوازن والتكافؤ في هذه الأمة. لكن التوجهات الحالية السائدة لا تبعث على التفاؤل. وإن لم يعمل قادة التعليم العالي وصناع السياسات معاً لتغيير هذه التوجهات السائدة وإزالة الحواجز وتركيز الاهتمام على تيسير سبل قدوم الطلبة إلى الجامعات ومواصلة دراستهم حتى التخرج، لن يكون الجيل الحالي أول جيل يتخطى ما حققه آباؤهم من مكاسب في التعليم. يجب على المؤسسات أن تقبل تحمل المسؤولية في خلق مناخ يمكن الطلبة من متابعة تحصيلهم، كما يتعين على السياسات المدروسة الغنية بالأفكار أن تقدم الحوافز للمؤسسات لتفعل ما هو صحيح وما هو مطلوب. فالمهمة الماثلة أمام هذه المؤسسات ليست مجرد توسيع آفاق دخول الطلبة إلى الجامعة، بل وأن توجه اهتمامها لتسهيل دخول الطلبة الملونين ومن ذوي الدخل المحدود ودوامهم في الجامعات وينجحوا في دراستهم ويتخرجوا من الجامعة. وإن لم نفعل، لن يتحقق الحلم الأمريكي الذي يحلم به ملايين الشباب.